مشروعى
مجلة شهرية - اقتصادية - العدد (٤٩) - ٢٠ مارس ٢٠١٩ - ١٥ جنيه
تابعون على البريد الالكترونى : www.mashroeyeg.com

الدكتور محمد سعد الدين خبير الطاقة :

«السيسى» أدار ملف الغاز باقتدار.. والنتيجة اكتفاء ذاتى وقدرة متنامية على تصدير

الاستثمار الاجنبي المباشر يرتفع في مصر بنسبة ٢٤٪ في النصف الاول

«سياسة الإصلاح مستمرة».. أرقام الموازنة المصرية تسجل ارتفاعًا جديدًا

لمكافحة البيروقراطية والفساد وتشجيع الاستثمار.. مصر تستعد لوقف الدفع النقدي

«ماس مصر».. خارج الخدمة

Scanned by CamScanner

الدكتور محمد سعد الدين رئيس جمعية «مستثمرى الغاز» لمشروعي :

مصر عائمة على بحر من «الطاقة النظيفة».. وإمكانياتها تؤهلها لتكون مركزها الإقليمى .. و«السيسى» أدار ملف الغاز باقتدار.. والنتيجة اكتفاء ذاتى وقدرة متنامية على تصدير الفائض

Scanned by CamScanner

الدكتور محمد سعد الدين رئيس مجموعة سعد الدين للغازات البترولية , وعضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية, يعتبر من أهم الخبراء في مجال الطاقة , فهو يمتلك الكثير من أسرار أزمات الطاقة في مصر و يضع حلول لها , تميز عبر السنوات الماضية بقدرته علي قراءة الواقع الاقتصادي , فيري دائما أن الروتين و الإدارة الخطأ من قبل البعض تؤدي إلي أزمات في مختلف المجالات وليس في مجال الغاز فقط , ويرى أننا جميعا بحاجة إلي تغيير ثقافة العمل والأستهلاك في مصر , فإذا أرادت مصر أن تكون دولة كبري عليها بوضع سياسيات وخطط وبرامج تنفذها المؤسسات والهيئات المعنية , ولاتتاثر هذه السياسات بتغير الأشخاص فمنها نستطيع أن نكون في مصاف الدول المتقدمة...

حوار: محمد أبو الخير - عدسة مشروعي

حيث أكد فى حوارنا معه ، إن مصر «عائمة على بحر» من الغاز الطبيعى، منوها بأن إمكانياتها تؤهلها لتكون مركزه الإقليمى، موضحا أن اكتشافه بكميات وفيرة فى مصر مؤخرا أحد أسباب توتر علاقاتها مع قطر وتركيا، مشيرا إلى أننا «زاحمنا الدوحة» فى إنتاجه، واختطفنا دور «المركز الإقليمى» الذى كانت «أنقرة» تطمح إليه مضيفا أن «الرئيس عبدالفتاح السيسى أدرك جيدا أهمية الغاز، فسابق الزمن لترسيم حدودنا البحرية، واختصار الوقت للبدء فى إنتاج حقل (ظهر)، فقطع الطريق على مشروعات إقليمية منافسة»، مؤكدا أن الرئيس أدار مواردنا من الغاز بشكل كفء، والنتيجة اكتفاء ذاتى وقدرة متنامية على تصدير الفائض، وأوضح «سعد الدين» أن فتح باب استيراد الغاز من إسرائيل له اعتبارات كثيرة، ولا يمس أمننا القومى لأن الهدف تصديره للغير، وليس لسوقنا المحلية، منوها بأن القرار السياسى فى مصر هو عدم تصدير الغاز خاما، ولكن استخدامه فى صناعات البتروكيماويات وبيع المليون وحدة حرارية منه بـ٥٠ دولارا بدلا من ٥ دولارات ..فإلى نص الحوار:

الحكومة تتحمل ١٧٥ جنيها من تكلفة أسطوانة البوتاجاز إهدار ١٣ مليار جنيه من دعم إسطونة البوتاجاز سنويا

في البداية كيف يمكن تقنين منظومة الدعم بشكل عام في مصر؟

في الحقيقة الحكومة بتستورد البوتوجاز من الخارة بتكلفة ١٧٥ جنيه اذا هنا يوجد ١٢٥ جنيه الحكومة تتكفل بيهم وهي كذا وكذا مدفوعة فعليها أن تبيع الاسطوانة لجميع الناس ب ١٧٥ جنيه حتي تذهب بنفس التكلفة الفعلية الغير مدعومة للغني والفقير حتي لا يستفاد الاغنياء بالدعم الموجه اساسا للفقراء ومحدودي الدخل فقط ثم تعطي للفقراء دعم نقدي في وهذا هو فارق الدعم المستحق له علي أن يكون ذلك من خلال دراسات مكثفة حول دخل الفرد وهل يستحقه ام لا ومن هنا سيشتري الغني الاسطوانه بسعرها الاصلي الغير مدعوم وليس من السوق الحر بسعر الدعم لأن تكلفة الاسطوانة الان متاحة للجميع وحتي للمصانع والشركات بوافره نظرا لقلة السعر.

منذ ٣٠ عاما لم يكن الغاز مهما.. كيف تحول الآن لأحد أهم مصادر الطاقة في العالم؟

تغير التكنولوجيا هو السبب، قديما كانت شركات التنقيب عن النفط حين تجد غازا في بئر تغلقه أو تولع فيه، لعدم قدرتهم على الاستفادة منه، وحتى تستفيد يجب نقله عبر أنابيب أو عن طريق الإسالة، والأنابيب كانت دائما متاحة لكنها صعبة ومكلفة، لأنها تخترق ممرات مائية وحدوداً دولية، أما تكنولوجيا الإسالة فلم تكن متاحة، وبدأت تظهر للوجود منذ نحو ٣٠ عاما فقط، ما أحدث طفرة هائلة فى الاهتمام بالغاز، والأهم من الإسالة الآن تكنولوجيا جديدة ظهرت مؤخرا تمكننا من نقل الغاز الطبيعى بدون أنابيب أو إسالة، وتعتمد هذه على نقله مضغوطا فى شاحنة، تماما مثل أنبوبة البوتاجاز، وتتوجه هذه الشاحنة لأى محطة غاز لتغذى السيارات مباشرة، وقبل أن تفرغ تأتى شاحنة أخرى لتحل محلها وهكذا.

معنى ذلك أنه أصبح ممكنا أن نتوسع فى محطات الغاز دون التقيد بمسارات الأنابيب؟

نعم لأن التكنولوجيا الجديدة، التى بدأنا نستخدمها فى مصر، تحررنا من الحاجة لخطوط الأنابيب والإسالة وكلاهما مكلف جدا، ما يساعدنا على زيادة محطات التزود بالغاز، أضف إلى ذلك أن التكنولوجيا الجديدة اقتصادية للغاية، فإنشاء خط أنابيب للغاز طوله ١٠٠ كيلومتر يكلف نحو ٤٧٠ مليون جنيه مقابل ٦٥ مليون جنيه للتكنولوجيا الجديدة، ما يعنى أنه يوفر ٨٠٪ من التكلفة، وما أريد أن أقوله إن التطور فى آليات استكشاف واستخراج ونقل الغاز من مواقع الإنتاج إلى مواقع الاستهلاك، هى التى أكسبت الغاز مؤخراً أهمية، خصوصا أنه نظيف ورخيص، ومتوافر بكميات كبيرة، لذلك أصبحنا نعيش اليوم زمن الغاز، فهو الوقود الأساس لمحطات الكهرباء ومعظم المصانع وكثير من وسائل النقل تستخدمه كمادة خام رئيسية فى صناعات متعددة منها البتروكيماويات.

إذا كان الغاز متوافراً بكميات كبيرة فلماذا الصراع عليه؟

– لأن أى سلعة يرتفع عليها الطلب تزيد الرغبة فى الاستحواذ عليها، والبترول ينضب والغاز مقبل، كما أنه بزنس مربح فى التنقيب عليه وفى نقله وإسالته، ثم إن الأقمار الصناعية كشفت توافر الغاز فى مناطق محددة فقط من العالم.

Scanned by CamScanner

رئاسة مصر للاتحاد الافريقي بقيادة السيسي يعد لمصر الريادة القارية وثقة الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة وضربه قاتلة للإرهاب

ومنها مصر التى تضم كميات وفيرة منه فى الصحراء الغربية والبحرين «الأحمر، والمتوسط»، وتقدر احتياطات مصر فى المتوسط وحده بنحو ٢٠٠ تريليون قدم مكعب، أى نحو ٦ أضعاف حجم حقل ظهر العملاق ونحو ١٠٠ تريليون قدم مكعب فى البحر الأحمر، حقيقة الأمر مصر عائمة على بحر من الغاز.

هل إدراك القيادة السياسية لهذه الحقائق هو الذى دفعها للإسراع بترسيم حدودنا فى البحرين المتوسط والأحمر؟

بالتأكيد، فقد سارع الرئيس السيسى لترسيم الحدود مع اليونان وقبرص فى المتوسط، وكذلك فعل فى البحر الأحمر مع السعودية، ورغم كل الجدل الذى صاحب ترسيم الحدود مع المملكة، لكن كثيراً من الناس لم يكن مدركاً لحتمية الانتهاء من ترسيم الحدود حتى تقبل الشركات الكبرى بدء عملية استكشاف الغاز هناك، فلن تقبل شركة المخاطرة بالاستثمار فى منطقة متنازع عليها، وهناك مناطق لم تكن محل نزاع لكنها أصبحت كذلك، بعد اكتشاف الغاز بها كما حدث بين تركيا وقبرص.

الاكتشافات الأخيرة والموقع الجغرافى لمصر سيجعلانها أكثر جذباً للاستثمار وإسرائيل وقبرص ليس لهما منفذ غير مصر لتصدير نتاجهما.. و«إيني» لم «تضحك علينا».. فالشركة استفادت مرة ونحن استفدنا أكثر من مرة.. و«شل» انسحبت لمّا «المسئول المصرى» حاول يتشطر عليها»

ى ذلك أن هناك التقاء مصالح بين مصر وإسرائيل وقبرص ودول شرق المتوسط حال اكتشاف غاز ديها وأوروبا التى ترغب فى تنويع مصادر الغاز؟

نعم مصالح كل هذه الدول تتوافق مع مصر، أنها تمتلك القدرة على الإنتاج وخطوط أنابيب محطات إسالة، ما يمكنها من أن تصبح مركزاً غاز HUB لكل منطقة شرق المتوسط التى ضم الدول المنتجة للغاز مثل إسرائيل وقبرص ليونان وليبيا والجزائر وأى بلد آخر قد يكتشف از فى أراضيه مثل لبنان وسوريا.

كن ما معنى أن تكون مركزاً إقليمياً لتجارة الغاز متى يمكن أن يتحقق ذلك؟

مركز الإقليمى معناه أن تأخذ مصر إنتاج الدول محيطة وتقوم بتسييله ونقله إلى أوروبا. وهذا ما سعى لتحقيقه الرئيس السيسى منذ فترة طويلة وبدأ يتحقق بالفعل عندما اتفق مع رئيس قبرص ورئيس الوزراء اليونانى، الأربعاء الماضى، على إنشاء «منتدى غاز شرق المتوسط» يكون مقره القاهرة، ما يعنى أننا سنصبح ببساطة فى غضون شهور، أى خلال العام المقبل، مقراً لبورصة الغاز فى المنطقة، حيث تتركز كل أنشطة البيع والتوزيع وتتحدد الأسعار. وهذا هو المقصود بكلمة مركز إقليمى أو «HUB». وأى دولة أخرى، مثل تركيا، تريد منافستك لن تستطيع لأنك قطعت عليها الطريق، والسبب فى ذلك يرجع لعنصر السرعة، والرئيس السيسى ضغط بشدة ليسابق الزمن وينفذ ما كان يمكن أن يتم فى ٥ سنوات لأقل من عامين حتى يخرج حقل «ظهر» للوجود، ولو انتظر كان من الممكن أن تتعاون إسرائيل مع تركيا وتصبح الأخيرة مركزاً للطاقة وتضيع فرصة مصر، لكن سرعة اكتشاف «ظهر» قطع الطريق على هذا السيناريو، حيث كانت تل أبيب وأنقرة فى مرحلة التفكير، ونحن كنا قد انتهينا من التنفيذ وتعاقدنا فسبقنا ولم يعد لمشروعاتهم جدوى تذكر.

لكن ما الذى يمنع أياً من هذه الدول من امتلاك ما نملكه من خطوط أنابيب ومحطات الإسالة؟

لا شىء يمنعهم سوى الوقت والتكلفة، فحتى ترسل الغاز من موقع الإنتاج لموقع الاستهلاك يتم ذلك إما من خلال خط أنابيب مباشر أو تسييل الغاز عن طريق محطات إسالة ثم يتم نقله فى حاويات ثم يتم تحويله لغاز مرة أخرى عن طريق محطات «تغييز»، وكلاهما مكلف جداً ويستغرق وقتاً، وتكلفة مصنع إسالة، على سبيل المثال، تتراوح بين ١٠ و١٢ مليار دولار، ويستغرق إنشاؤه مدة تتراوح بين ٤ و٥ سنوات.

كم يبلغ إنتاجنا من الغاز الآن؟

كنا نستورد ١,٥ مليار قدم مكعب يومياً (ندفع فيها سنوياً ٢,٥ مليار دولار) لتغطية الفجوة بين إنتاجنا المحلى واحتياجاتنا، والآن نستطيع تغطية هذه الفجوة دون حاجة للاستيراد وتوفير الـ٢,٥ مليار دولار، وأصبح لدينا فائض للتصدير يتزايد مع الوقت، فإنتاجنا حتى منتصف سبتمبر الماضى بلغ ٦,٧ مليار قدم مكعب يومياً، واحتياجاتنا نحو ٦,٥، أى إننا حققنا فائضاً بـ٢٠٠ مليون قدم مكعب، وهذا الرقم آخذ فى الزيادة، ما يعنى أنك غطيت العجز خلال عامين، وبدأت تدخل فى مرحلة الفائض الذى قد يصل إلى ٤ مليارات قدم مكعب إضافى يومياً خلال العامين المقبلين.

ما القطاع الأكثر استهلاكاً للغاز فى مصر؟

- ٦٥٪ من إنتاج الغاز يذهب لمحطات الكهرباء، و٢٥٪ للصناعة، و٥٪ للاستخدام المنزلى، و٥٪ يتم تصديرها بشكل عام.

هل الكميات التى تنتجها مصر كبيرة بحيث تمثل تهديداً لروسيا أكبر منتج للغاز فى العالم؟

عاملان يثيران القلق من دخول مصر سوق الغاز، الأول: المسح السيزمى بالأقمار الصناعية الذى كشف امتلاك مصر لكميات كبيرة من الغاز، والثانى: التقنية الجديدة التى استخدمتها

Scanned by CamScanner

• هناك خطة لإعادة صياغة منظومة الطاقة من جديد ليتم تسعيرها ومراعاة توجيه الدعم للمصانع التي تغطي السوق المحلي

شركة إينى الإيطالية التى تقلل من تكلفة استخراج الغاز، وبالتالى أصبح من الممكن استكشاف واستخراج كميات كبيرة لم تكن فى الحسبان، وحقل ظهر مثال جيد على ذلك، ثم إن روسيا هى المصدر الأكبر وليس الوحيد لأوروبا التى تحصل على الغاز من مصادر أخرى مثل الجزائر وقطر وغيرهما، وليس شرطاً أن تغطى ٦٠ أو ٧٠٪ من احتياجات أوروبا حتى تهدد مصالح روسيا، فلو غطيت ٢٠٪ ستصبح مصدر ضغط، ولو استعانت أوروبا بإنتاجك مع ما تنتجه قبرص وإسرائيل، وبلدان أخرى مستقبلاً، مثلاً لبنان وسوريا، فنحن لتحدث عن كميات ضخمة.

الغاز أحد أسباب توتر العلاقات بين مصر وقطر وتركيا.. فقد زاحمنا «الدوحة» فى إنتاجه.. واختطفنا دور «المركز الإقليمى» الذى كانت «أنقرة» تطمح إليه.. والتكنولوجيا الجديدة التى بدأنا استخدامها فى مصر تُحررنا من الحاجة لخطوط الأنابيب والإسالة وتسمح لنا بالتوسع فى استخدام محطات الغاز إذا كان لدينا اكتفاء ذاتى وفائض يمكن تصديره.. فلماذا فتحنا الباب للشركات لاستيراد الغاز من إسرائيل وغيرها؟

هناك عدة أسباب أولها: أننا لا نملك فائضاً كبيراً فى الوقت الحالى، فالفائض يتحقق بالتدريج، والمصانع ومحطات الإسالة تريد أن تعمل الآن حتى تربح، وعندما يتحقق فائض كبير لا داعى للاستيراد، ثانياً: كانت لدينا عقود تلزمنا بتزويد شركة كهرباء إسرائيل بالغاز وعقود أخرى تلزمنا بتزويد محطات الإسالة بدمياط وإدكو بالغاز، وإخلالنا بها أدى لخسارتنا قضيتى تحكيم أمام الجانبين، واستيراد الغاز من إسرائيل كفيل بإقناعهما بعدم مطالبتنا بالتعويضات المفروضة علينا، ثالثاً: فتح باب الاستيراد من إسرائيل مسألة تحكمها الربحية، لأن الغاز الإسرائيلى مغرٍ للمستوردين لأنهم يستطيعون الحصول عليه بسعر رخيص، وبيعه بسعر جيد للمصانع التى توقفت لنتيجة نقص الطاقة الخام، وإسرائيل مضطرة لبيع خامها رخيصا لنا، لأنها لا تمتلك منافذ أو وسائل لتصدير الغاز إلا من خلال مصر، أى ليس لها «ريون» غيرنا، كما أن القرار السياسى فى مصر هو عدم تصدير الغاز خاما، لأن تصدير المليون وحدة حرارية خام يتراوح ثمنها بين ٥ و٧ دولارات، لكن لو استخدمنا هذا الغاز فى صناعات البتروكيماويات سنحقق أرباحا عالية، وبدلاً من ٥ دولارات يمكن أن نبيع نفس الكمية بـ٥٠ دولاراً، وبدأنا هذه السياسة، وتم بالفعل توقيع عقد إنشاء أكبر مجمع للبتروكيماويات فى الشرق الأوسط، بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بالعين السخنة باستثمارات ١٠,٩ مليار دولار.

وإلى أى حد مصر جاذبة للمستثمرين فى هذه الصناعات؟

جاذبة جداً، لأن المستثمر يفكر فى خفض النفقات وزيادة الأرباح، ولذلك سيفضل إقامة مصانعه فى البلاد التى يتوافر فيها الغاز، وحتى تفهم الصورة جيداً تخيل أن لديك مصنعاً يعتمد على الغاز الطبيعى فى بلد ليس فيه غاز، ستضطر لاستيراده عن طريق خط أنابيب لو كانت متوافرة أو تسييله ثم نقله ثم تغييزه، حينها سيصلك الغاز بـ١١ دولاراً، مقسمة تقريباً كالتالى، سعر الغاز بـ٤ دولارات، وتسييله بـ٤ دولارات، ونقله ٢ دولار وتغييزه بدولار، أما لو كان المصنع بجوار مصدر الغاز، ستختفى كل تكاليف النقل الإضافية التى تبلغ ٧٠٪ من إجمالى التكلفة، وبالتالى مصر ستكون منطقة جاذبة لكل الصناعات التى تعتمد على الغاز مثل الأسمدة الأزوتية، والبتروكيماويات، ثم إنه بحكم موقع مصر الجغرافى يمكن توفير بعض تكاليف الشحن للمنتجات المتجهة للشرق الأوسط وأفريقيا، مثلاً الصين واليابان لا يملكان الغاز، ويستوردان الغاز لتصنيع الأسمدة الأزوتية، ثم بيعها لنا مرة أخرى، مع توافر الغاز فى مصر سيكون أفضل لهما إجراء عملية التصنيع هنا.

قلت إن فتح باب استيراد الغاز يمكننا من عدم دفع التعويضات لشركات الإسالة وإسرائيل.. كيف؟

محطتا الإسالة فى إدكو ودمياط كانتا متوقفتين عن العمل منذ ٥ سنوات بعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير، نتيجة توقف إمدادات الغاز لهما، وكسبتا قضية تحكيم بـ٢ مليار دولار مؤخراً ضدنا، وأصحاب هاتين المحطتين أقاموهما فى التسعينات من القرن الماضى اعتماداً على أن لدى مصر كميات وفيرة من الغاز، لكن ما حدث أننا توسعنا كثيراً فى استخدام الغاز لتغذية صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الحديد والأسمنت، إضافة لمحطات الكهرباء، و«نمنا فى العسل»، ولم نواصل الإنفاق على تطوير الحقول والتنقيب والبحث عن حقول جديدة، فقل الإنتاج من ٦ إلى ٤ مليارات قدم مكعب يومياً، وساءت الأمور بعد ثورة ٢٥ يناير، والنتيجة أن مصر تحولت من بلد مصدر لبلد مستورد، ولم يعد لديها ما يكفى من الغاز لتشغيل هذه المحطات التى تعتمد على فائض غاز تتم إسالته بهدف تصديره للخارج، وشركة كهرباء إسرائيل رفعت قضية أخرى، وكسبتها نتيجة عدم تنفيذ تعاقدنا بإمدادهم بالغاز بعد ثورة ٢٥ يناير، وإذا وافقنا على استيراد الغاز من إسرائيل ليدخل إلى هذه المحطات لتسييله وتصديره للخارج سيستفيد الجميع، وإسرائيل تصدر غازها، ومحطات الإسالة تعمل، ونحن نشترط إسقاط قضايا التحكيم ضدنا ونحصل على مقابلين، أولهما رسوم نظير مرور الغاز من أراضينا، والآخر يتمثل فى عائد للحكومة من رسوم تسييل الغاز بحكم أن الحكومة المصرية تملك ٤٢٪ من هاتين المحطتين.

ولماذا لم نلجأ لهذا الحل من قبل؟

بسبب حساسية الرأى العام تجاه أى معاملات مع إسرائيل، وهذا تفكير عقيم يعنى هل من المعقول أن أصدر لها الغاز ولا أستورده منها؟ ومن يحتج خوفاً من أن يضر ذلك بالأمن القومى، أقول له: «مخاوفك ليس لها محل من الإعراب لأن مصر لن تستورد الغاز الإسرائيلى لسد احتياجات سوقها المحلية، إنما لتصدره للأسواق الأخرى، وهذا يعزز أمنك لأن هذا الوضع يدفع إسرائيل للاعتماد عليك وليس الإضرار بك».

ما حقيقة أن شركة إينى تحصل على معظم الأرباح من الانتاج؟

هذا كلام غير صحيح، ويستند إلى منطق أدى إلى صرف الشركات الكبرى عن العمل فى مصر، وعلى سبيل المثال شركة «شل» كانت تعمل فى مياهنا الاقتصادية فى شرق المتوسط قبل «إينى» لكنها قررت تصفية أعمالها والصرفت لأن المسئول المصرى أراد أن «يتشطر عليها»، وعرض أن يعطيها

Scanned by CamScanner

٢٠٪ لتغطية تكاليف الاستكشاف والباقى يقسم بنسبة ٨٥٪ للحكومة و١٥٪ للشركة، هذا عرض مقبول لو كانت الشركة تنقب فى الصحراء، لكنه غير مقبول لشركة تبحث عن غاز فى أعماق المياه بتكلفة عالية جداً، فى هذا الوقت عرضت تل أبيب ٤٠٪ على شركة نوبل إنرجى الأمريكية لتغطية التكلفة، والنسبة المتبقية تقسم بنسبة ٣٥ للشركة و٦٥٪ للجانب الإسرائيلى، والنتيجة أنها وصلت للغاز قبلنا، وتساءلت مع آخرين وقتها: لماذا لا نقدم عرضاً مشابهاً لإينى؟ وقد حدث واكتشفنا «ظهر».

القرار السياسى فى مصر هو عدم تصدير الغاز خاماً.. واستخدامه فى صناعات البتروكيماويات وبيعه بـ٥٠ دولاراً بدلاً من ٥ دولارات فقط.. و٦٥٪ من إنتاجنا من الغاز يذهب لمحطات الكهرباء.. و٢٥٪ للصناعة.. و٥٪ للاستخدام المنزلى.. و٥٪ للتصدير.

إذا كان الأمر كذلك فلماذا يصورنا الاتفاق وكأننا «مضحوك علينا»؟

«إحنا مش مضحوك علينا»، وهذا موقف قائم على «أنا أربح وأنت تربح»، فقد ربحت الشركة وربحت مصر أكثر من مرة، فقد حققت اكتفاء ذاتياً وقدرة على التصدير، وأصبحت فى وضع يؤهلها لتكون مركزاً إقليمياً للغاز، ولدينا القدرة أن نشترى حصتها، ما يعنى أن نحصل على غاز بسعر المنبع ما يوفر تكاليف النقل التى تبلغ نحو ٧٠٪ من سعر الغاز المستورد، ثم إذا لم ندفع جيداً للشركة، فما هو الخيار المتاح؟ وليس لدينا قدرة «إينى» على التنقيب واستخراج الغاز من أعماق المياه، وحقيقة الأمر أن بلدنا كان يمكن أن يكون أحسن من ذلك مئات المرات، لكن طريقة تفكير الحكومات المتعاقبة خصوصاً فى الحقبة الناصرية التى عادت الغرب وشيطنت شركاته، فقد ظهر النفط فى دول الخليج العربى مبكراً واستعانوا بالشركات الأجنبية وقبلوا بشروطها فأصبح «اقتصادهم فى السماء»، أما نحن فاعتبرناهم مستعمرين وقاطعناهم والنتيجة أن اقتصادنا «نزل فى الأرض»، مصر بلد غنية بمواردها، وكانت غنية بإدارتها، والآن يتم تصحيح المسار.

هل أنت متفائل ؟

أننا مقدمون علي إنطلاقة حقيقية تحددها معطيات ثرواتنا التي يجب تفعيل استغلالها بطرق تضمن الحفاظ عليها , وتجنب هدرها , وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية من خلال غرفة صناعة البترول والتعدين واتحاد الصناعات , وأننا لدينا تحد كبير لتشغيل كافة المصانع المتوقفة عن العمل وزيادة القدرة الإنتاجية لرفع القيمة التصديرية لجلب العملة الصعبة .

لماذا لم يتم منع صناعة الاسمدة ؟

للأسف صناعة الأسمدة من الصناعات كثيفة الاستهلاك للغاز , ويجب توجيه الدعم للمزارعين , وتحت رقابة صارمة علي الإنتاج لضمان عدم التلاعب كما أن مشكلة الطاقة تعد من أهم المشاكل التى تواجه الاقتصاد المصرى وهذا مرجعه عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة على إيجاد حل جذرى لتلك المشكلة , وهو ما تسبب فى ترحيلها لسنوات متتالية دون وضع برنامج زمنى للأنتهاء منها بصورة متكاملة . وهو ما بدأنا نلحظه مؤخرًا بعد أن كانت المشكلة تتركز فى أزدياد الطلب على البوتاجاز فى أوقات الذروة مثل فصل الشتاء وشهر مضان مثلا أمتدت ظاهرة أزدياد الطلب على باقى المنتجات البترولية مثل البنزين والسولار وعدم قدرتهما على الوفاء باحتياجات الافراد والمصانع وكذلك قطاع الكهرباء .

هل يمكن نقل الغاز بدون أنابيب ؟

نعم فانه يُسرع فى تحويل السيارات إلى الغاز الطبيعى كما ان هناك خطة من الحكومة لنقل "الغاز" بدون أنابيب لتسريع وتيرة التحول التدريجى للسيارات فى مصر للعمل بالغاز الطبيعى بديلا للبنزين والسولار ويأتى ذلك فى إطار المبادرة التى طرحتها مؤخرا فى مع وفد من اتحاد المستثمرين على رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، والتى تشتمل على إنشاء منظومة متكاملة لنقل الغاز دون أنابيب لتسهيل نقله على حافلات إلى كافة أنحاء الجمهورية وفقا لأحدث النظم العالمية. كما ان تحويل الغاز الطبيعى بدون أنابيب سيسهل فى تشغيل أغلب محطات البنزين المنتشرة فى كافة أنحاء الجمهورية بالغاز الطبيعى عبر إنشاء "تانك" مستقل للغاز الطبيعى فى كل محطة، وتحويل الغاز إليه من خلال حافلات وكونتنرات ستكون مجهزة لنقل الغاز تحت ضغط ٢٥٠ بار، كما أن تأخر تحويل السيارات بالغاز الطبيعى كان سببه عدم قدرة مصر فى الماضى على نقل الغاز بدون أنابيب وايضا هذه المبادرة تتوافق مع مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي بتوصيل الغاز الطبيعي إلى كافة البيوت المصرية في الفترة المقبلة، وتأتى فى إطار خطة الدولة لتحويل مصر مركزا إقليميا للغاز في الشرق الأوسط بعد الاكتشافات الجديدة من الغاز الطبيعي مياهنا الاقتصادية.

استيراد الغاز من «تل أبيب» لا يمس أمننا القومى لأن الهدف تصديره للغير وليس لسوقنا المحلية

Scanned by CamScanner